ورشة عمل سوسيولوجيا النزاع

بالرغم من التطور والتنظيم الذي وصل إليه المجتمع الإنساني ، الا ان العالم اليوم يشهد العديد من الحروب والنزاعات في الكثير من مناطق العالم ولا سيما النزاعات المسلحة - غير الدولية - التي يتم فيها إرتكاب أبشع الجرائم ضد الانسانية دون أي ضوابط خاصة في حق المدنيين الأبرياء وممتلكاتهم إذ نجد ان الأطراف المتنازعة لا تراعي في الكثير من الأحيان القواعد والاتفاقيات الدولية التي تحفظ كرامة الإنسان أثناء النزاعات وقد تأخذ هذه النزاعات صوراً وأشكالاً متعددة وفق ما تتفق عليه العقلية البشرية التي تتولى صناعة النزاع وادارته وتعد النزاعات-لاسيما المسلحة منها- من اهم واكبر مصادر انتهاك حقوق الانسان، فالنزاع يقود في الغالب الى حالة من الفوضى التي قد تقود الى انهيار اركان الدولة الامر الذي يؤدي الى غياب القانون وانتهاك حقوق الانسان على مختلف الاصعدة فضلا عن تدمير البنية التحتية وتعرض افراد المجمع الى اثار نفسية واجتماعية انحرافية يصعب معالجتها.

وبناءاً على ما تقدم ولأهمية الموضوع عقد قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة وبالتعاون مع مركز النهرين ورشة عمل بعنوان ((سوسيولوجيا النزاع)) في يوم الخميس الموافق٩/١٧/ ٢٠١٥ .

بدأت وقائع الورشة في الساعة ٩:٣٠ صباحا في مركز النهرين برئاسة الأستاذ حمزة شريف / مدير مركز النهرين ومقررية د.خديجة حسن/ مقررة قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة

لمناقشة الاوراق الاتية:-

١. حل الصراعات وادارة التفاوض- تحليل سايكوبولتك/ا.د.قاسم حسين صالح ألقاه نيابة عنه د.علي حسين الحلو .
٢. خارطة النزاعات المسلحة في العراق للمدة من ٢٠١٠ - ٢٠١٥الخبير الامني ع.ر.خالد عبد الغفار .
٣. اللاعبون الخارجيون وادارة الصراع في الشرق الاوسط/د.يوست هلترمان/ مجموعة الازمات الدولية .
٤. كردستان والقضايا الكردية بعد تصاعد داعش/ د.ماريا فانتابي/مجموعة الأزمات الدولية .

إبتدأت وقائع الورشة بمناقشة ورقة أ.د.قاسم حسين صالح وقد القاها بالنيابة عنه د.علي حسين الحلو تضمنت الورقة مجموعة من المحاور أهمها العقد النفسية في الشخصية العراقية،والدوجماتية وحل الخلافات ، التفاوض: أنواعه أساليبه استراتيجياته وخطواته ، ثم تحديد صفات المفاوض المحترف في حل الخلافات ، وأخيراً عرض الباحث في ورقته عشرة أنماط للشخصية الانسانية وكيفية التعامل معها في مسألة التفاوض وحل الخلافات .

أكد الباحث ان نتائج الدراسات السيكولوجية والاجتماعية أثبتت ان الدوجماتية كانت السبب الرئيس للخلافات السياسية التي غالبا ماانتهت بحروب وانها (مرض) خالقي الازمات من القادة السياسين ورجال الدين بشكل خاص .

أما الورقة الثانية فقد كانت للخبير الامني ع.ر.خالد عبد الغفار والتي عرض من خلالها توزيع للجماعات المسلحة الموجودة على الخارطة الجغرافية للعراق من غير التشكيلات الحكومية وللمدة من (٢٠١٠-٢٠١٥) مبينا ابرز الاسباب والعوامل المؤدية إلى ظهورها وبروزها على الساحة السياسية والعسكرية .

مَيَّز الباحث بين نوعين من الجماعات المسلحة وهي :

الأولى:- مجموعات معروفة متميزة بقيافتها وخطها السياسي فرضت وجودها على الارض حامية العملية السياسية ومؤيدة لها واخرى معارضة .

الثانية :- غير معروفة استخدمت مبدأ الكر والفر لحرب العصابات بأقذر صورة وهو الارهاب بعد ان طورت نفسها من عصابات الجريمة المنظمة الى مجموعات ارهابية ، أضاف الباحث ان عدد من دول الاقليم ساهمت في تغذية هذه المجاميع الإرهابية لإحداث إرباك في عملية بناء الدولة الجديدة في المجتمع العراقي.

أما د. يوست هلترمان فقد حاول في ورقته تحديد ابرز الآثار التي برزت بعد ما يسمى بـ (ثورات الربيع العربي) والتي يمكن تلخيصها بالاتي:-

١. أنظمة ضعيفة ودول ضعيفة مثل تونس وبعض الدول التي فرضت نفسها لكنها تبقى ضعيفة مثل مصر .

٢. الحروب الاهلية نتيجة انهيار الهوية الوطنية وبروز الهويات الفرعية كنتيجة للسياسيات الاستبدادية للأنظمة السابقة

٣. فراغ السلطة في دول الربيع العربي بعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية فسح المجال أمام تدخل القوى الخارجية من اجل تامين مصالحها الاستراتيجية وتأمين مجتمعاتها ولذلك قامت بتسليح بعض الأطراف كما في اليمن وسوريا .

أكد الباحث انه عندما يكون هناك لاعبون متعددون فأن ذلك يقود الى تعقد الصراع وزيادة مساحة العنف مضيفا ان هناك قضايا عابرة للوطنيات مثل داعش والقاعدة أضاف الباحث ان اللاعبين الموجودين في ساحات النزاع عادة هم نوعين المحايدون(مثل منظمة الأمم المتحدة) وغير محايدين (غالبا هم من الجيران حسب رأيه)وعلى الرغم من وجود هذا التصنيف للاعبين الخارجيين الا الباحث اعرب عن قناعته بانعدام وجود الحيادية وضرب مثلا بمنظمة الأمم المتحدة فحسب وصفه هي تعبير حي عن المجتمع الدولي وهو يضم كل المجتمعات التي ليست جميعها محايدة وتحكم علاقتها المصالح الاقتصادية والسياسية لهذا نجد ان هناك مواقف للأمم المتحده تناقض وظيفتها التي انشئت في أجلها مثل(تحيزها للسعودية لصالح تدخلها في اليمن) .

أكد الباحث في نهاية ورقته على أنه يجب ان تدرك الاطراف المتنازعة انه لابد لها من الاتفاق على تحديد الاولويات من اجل الوصول الى حل أو تفاق وان الحل العسكري يجب ان لا يتجاوز الحل السياسي في كل الاحوال.

الورقة الأخيرة في الورشة كانت ل .د.ماريا فانتابي التي حاولت من خلالها عرض ابرز التحديات والمشكلات التي تواجه اقليم كردستان لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ وبعد تصاعد داعش ومنها على سبيل المثال:-

١.انعدام قدرة القادة الأكراد على إقامة علاقة ايجابية مع مؤسسات الدولة والحكومة المركزية ، فالعلاقة القائمة مع حكومة المركز هي علاقة الأخذ فقط دون العطاء ،وهذا ناتج وفق رأيها عن عجزهم في التمييز بين مفهوم نظام الحكم ومفهوم مؤسسات الدولة والمتأتي من خبراتهم السابقة في التعامل مع نظام الحكم السابق قبل عام ٢٠٠٣ وإنعدام قدرتهم في الفصل بين المفهومين نتيجة لذلك .

٢.التحدي الآخر الذي اثارته الباحثة في ورقتها هي مشكلة الانقسام داخل الاحزاب الكردية وإنعدام وجود رؤية مشتركة بشأن المستقبل وهذا الامر يرجع وفق تصورها إلى ان كثيراً من الشخصيات القيادية داخل الاحزاب الكردية هم من خلفية عشائرية قاتلت نظام صدام حسين لذلك فهم على قناعة بأن وجودهم في السلطة وفي الصف المتقدم لهذه الاحزاب هو مكافأة لجهودهم السابقة في محاربة نظام صدام حسين .

٣.القضية الاخيره التي اثارتها الباحثة في ورقتها تتمثل في مسألة وضع الاكراد بعد ظهور داعش،وبرأي الباحثة ان الأكراد أصبحوا أكثر قوة من الناحية العسكرية بعد ظهور داعش نتيجة الدعم الغربي والأمريكي لهم لمواجهة خطر داعش ، لكن ذلك ايضا ولد عاملا جديداً من عوامل الانقسام بين الأحزاب والأطراف الحاكمة في كردستان نتيجة التنازع والتنافس بين هذه الاطراف من اجل الحصول على القوه العسكرية التي تعزز بها نفوذها وسلطاتها في المنطقة.

وبعد انتهاء الباحثين من عرض اوراقهم فتح السيد رئيس الجلسة باب الحوار والمناقشات والتساؤلات والتعقيبات للسادة الحضور وقد أسهم ذلك في إغناء محاور الورشة واثرائها وفي ختام الورشة قُرئت أهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي خرجت بها الورشة وهي كالاتي:-

<u>الاستنتاجات</u>

- تعد النزاعات العنيفة بين مكونات المجتمع من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تهدد كيان المجتمع وهي تعبير عن وجود أزمة بنيوية عميقة في صميم الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات المعنية ، تنعكس في جملة من المشكلات والآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة ، المادية وغير المادية على حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات .

- إن الحياة الاجتماعية بكافة صورها وأشكالها البسيطة والمركبة لايمكن أن تستمر دون وجود قواعد عقلانية لحل المشكلات والنزاعات الاجتماعية التي تكتنف حياة كل مجتمع ومن أمثلة هذه القواعد والآليات : (الدساتير والقوانين ، نظم التحاكم ، الأحكام الدينية ، التكوين الأسري والعشائري ، الأعراف والتقاليد ، الحوار والمؤتمرات) وتعمل هذه

الآليات على تحقيق المصالح و المطالب المتعارضة للأفراد والجماعات وتسمى هذه الضوابط مجتمعة (نطاقات السلام) إذ تمنع أن تتحول تلك التناقضات بين الأفراد والجماعات إلى نزاع عنيف ومدمر .

- ينشأ النزاع عادة بين مجموعات مختلفة بفعل عوامل (اجتماعية ، سياسية ، اقتصادية ،ثقافية ،الخ ...) من خلال مخالفات غير منطقية للأعراف اليومية للمجتمع ، غير أن ممارساتها غير المنطقية لا تمنع وجود أسباب وأهداف منطقية تقف وراءها يمكن مشاهدة هذا في مطالب العديد من الأقليات الدينية والعرقية والسياسية .

- يصبح النزاع عنيفاً عندما تتخلى الأطراف المتنازعة عن الوسائل السلمية وتحاول السيطرة وتدمير قدرات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة ولا يحدث ذلك إلا في ظل توفر ظروف موضوعية وشخصية محددة مثل النزاع على الموارد أو الثروة أو السلطة أو نزاع الهوية أو النزاع القيمي والمتمثل غالباً في أنظمة الحكم والدين والآيدلوجية .

- لابد من إدراك الأطراف المتنازعة أن التفاوض هو الطريق الأفضل لحل الخلافات وهي ثقافة لابد من العمل على غرسها في كل مؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية وهو مهارة تتطلب توفر (المنطق والمرونة) للوصول إلى نتيجة مرضية من خلال تحديد نقاط الإتفاق والعمل على تعزيزها ومعرفة نقاط الإختلاف والإبتعاد عنها والتأكيد على أن استعمال التشدد في عملية التفاوض يؤدي إلى تطرف ومغالاة الطرف الآخر مهما بدا ضعيفاً فضلاً عن تحينه الفرص للإنتقام نتيجة شعوره بالذل والهوان وبذا تظل بذور الخلاف والصراع قائمة .

- إن طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع هي التي تحدد طبيعة النزاعات ونوعها أي كونها سلمية أو عنيفة مدمرة ، فالمجتمعات المفتوحة التي يتميز بناؤها الاجتماعي بالمرونة وسيادة قيم الديمقراطية وتقبل الآخر والقيم العقلانية الرشيدة يؤدي التنافس والإختلاف بين الأفراد والجماعات فيها إلى نتائج ايجابية ، فيما تكون المجتمعات المغلقة التي يتميز بناؤها الاجتماعي بالجمود وسيادة القيم الدكتاتورية والدوجماتية وسيطرة الجانب الوجداني في سلوكها وتصرفاتها ، يؤدي الاختلاف والتنافس بين الأفراد والجماعات إلى العنف والتفكك والدمار وتهديد كيان المجتمع برمته .

- إن غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفقر بمختلف أشكاله وغياب التنمية الحقيقة الشاملة والمتكاملة كلها عوامل من شأنها خلق بيئة مؤاتية لنشوء الفساد والعنف والإرهاب وبما يؤدي إلى تهديد مباشر للسلم الأهلي والأمن في المجتمع ويفتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات الخارجية .

المقترحات والتوصيات

١- العمل على بناء آليات دائمة لإدارة الأزمات والكوارث في المجتمع .
٢- ترتيب أولويات الصرف في الدولة بصورة واقعية لكل أرجاء البلاد وتحديد مهددات الأمن الإنساني في كل منطقة وإقليم .
٣- إنشاء دور إيواء خاصة للناجين من الحروب والعنف في كافة المدن التي يحتمل أن يصلها هؤلاء فضلاً عن مراكز للإرشاد والدعم النفسي الاجتماعي والقانوني للأسر وتجهيزها بما يلزم بهدف تقديم الدعم النفسي والعلاج للفئات المتضررة من النزاعات المسلحة .
٤- دمج الجماعات المسلحة الموالية للعملية السياسية في أجهزة القوى الأمنية والقوات المسلحة لأنها الأقدر على حفظ الأمن والاستقرار في المجتمع وبشكل قانوني ومراجعة القانون (٩١) بشكل علمي ومهني .
٥- حث وسائل الإعلام بكل أشكالها ولاسيما تلك التي تساهم في خلق الرأي العام والتوجيه بما لديها من حضور وقدرة على الإنتشار وما تملك من سلطة معرفية ومعنوية على نشر قيم التسامح والحوار والتعايش المشترك بين أبناء المجتمع والإمتناع عن نشر المواد الإعلامية الداعية للتطرف والعنف والمهددة للسلم الأهلي والاجتماعي مع التأكيد على ضرورة العمل على إصدار تشريع قانوني ينظم ذلك .